مراجعة كتاب

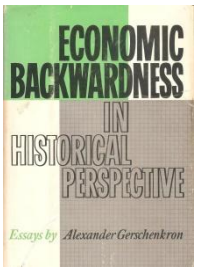

ألكســـــندر غيرشـــــينكرون: التخلـــــف الاقتصادي في المنظور التاريخي

المراجع: ألبرت فيشلو*

ترجمة: مصباح كمال**

Alexander Gerschenkron, Economic Backwardness in Historical Perspective: A Book of Essays. Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 1962. 456 pp.[1]

لماذا نعيد قراءة غيرشنكرون اليوم؟
التخلف الاقتصادي ومسارات التنمية في الاقتصادات المتأخرة

مقدمة هيئة التحرير

قد يبدو نشر مراجعة صدرت في عام 2021 لكتاب ألكسندر غيرشنكرون الصادر أصلاً عام 1962 أمراً متأخراً، إلا أن أهمية النص تتجاوز تاريخ نشره. فالسؤال الذي يطرحه غيرشنكرون حول مسارات التنمية في الاقتصادات المتأخرة لا يزال حاضراً بقوة في الاقتصاد السياسي المعاصر: هل يتعين على الدول المتأخرة أن تكرر مسار الدول الصناعية الأولى، أم أن تأخرها يمكن أن يدفعها إلى ابتكار مؤسسات وسياسات مختلفة وأكثر ملاءمة لظروفها؟

يرى غيرشينكرون أن الدول التي تبدأ التصنيع في وقت متأخر لا تسلك بالضرورة المسار نفسه الذي سلكته الدول الرائدة، بل إن درجة التخلف الأولية تؤثر في المؤسسات والسياسات

[1] قبل سنتين أرسل لي د حسن بدر نسخة من الكتاب كملف PDF يمكنني إرسالها لمن يرغب. (المترجم)

مراجعة كتاب

والأدوات التي تعتمدها الدولة لتحقيق التنمية. فكلما ازداد التأخر الاقتصادي، ازدادت الحاجة إلى آليات تعويضية، مثل تدخل الدولة، وتعبئة رأس المال عبر المؤسسات المالية، واستيراد التكنولوجيا المتقدمة، وإنشاء وحدات إنتاجية أكبر وأكثر كثافة في استخدام رأس المال. ومن ثم، فإن التخلف لا يمثل مجرد عائق أمام التنمية، بل قد يتحول، في ظروف معينة، إلى حافز للابتكار المؤسسي وتسريع عملية اللحاق بالدول المتقدمة.

وتكمن القيمة العلمية الكبرى لهذا التصور في أنه تجاوز فكرة وجود مسار واحد أو خطي للتنمية الاقتصادية. فقد قدّم غيرشينكرون إطاراً مقارناً يفسر لماذا اختلفت تجارب بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا وإيطاليا وغيرها، مؤكداً أن المؤسسات والسياسات الملائمة للتنمية تتحدد جزئياً وفق نقطة الانطلاق التاريخية لكل بلد. وبذلك أسهم في تحويل دراسة التنمية من البحث عن نموذج عالمي واحد إلى دراسة المسارات المتباينة للتحديث والتصنيع.

تكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في الحالة العراقية، حيث تظل مسألة التحول من اقتصاد ريعي يعتمد بدرجة كبيرة على النفط إلى اقتصاد أكثر تنوعاً وإنتاجية أحد أبرز التحديات التنموية. ومن هذه الزاوية، تتيح أطروحة غيرشنكرون مدخلاً مهماً للتفكير في دور الدولة، وتعبئة رأس المال، ونقل التكنولوجيا، وبناء المؤسسات، والسياسات الصناعية، وشروط اللحاق بالاقتصادات المتقدمة.

كما أن قيمة المراجعة لا تقتصر على عرض أفكار غيرشنكرون، بل تتمثل في تقديم قراءة نقدية لها؛ فهي تبرز قوة مفهوم "التخلف النسبي" مع التنبيه إلى حدوده، ولا سيما ضرورة إدخال السياسة والمصالح الاجتماعية والمؤسسات المحلية والتجارة والتعليم في تحليل مسارات التنمية. ومن ثم، فإن إعادة نشرها اليوم تأتي بوصفها دعوة إلى إعادة قراءة أحد أهم كلاسيكيات التاريخ الاقتصادي من منظور أسئلة التنمية التي ما زالت تواجه العراق والعالم النامي.

هيئة التحرير

النص المترجم للمراجعة

ألكسندر غيرشينكرون: القادم المتأخر الذي خرج منتصراً

لقد شهدت أفكار ألكسندر غيرشينكرون نضجاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، كما يحدث مع النبيذ الممتاز. ونادراً ما نجد مناهج دراسية متطورة في الاقتصاد السياسي لا تشترط أن يكون نموذجه للتخلف النسبي من بين مناهجها الدراسية. والأمر الأكثر ندرة هو أن نجد طالباً في مرحلة الدكتوراه في التاريخ الاقتصادي لا يتأثر بفرضياته الجذابة حول عملية التغيير التاريخي داخل أوروبا منذ الثورة الصناعية.

خلفية غيرشنكرون ومسيرته المهنية المبكرة

لحسن الحظ، وبفضل السيرة الذاتية الرائعة التي كتبها حفيده نيكولاس دافيدوف Nicholas Dawidoff بعنوان *The Fly Swatter* (New York: Pantheon, 2002)، أصبحنا نعرف الكثير عن حياته مقارنة بما كان معروفاً من قبل. وُلد الرجل في أوديسا عام 1904، وتوفي في كامبريدج بولاية ماساتشوستس عام 1978. اتسمت حياته المبكرة بالأحداث المتلاحقة؛ فقد فرّ مع والده من الثورة البلشفية عام 1920، وكان من المفترض أن يتوجها إلى باريس، لكنهما انتهيا إلى الاستقرار في فيينا بدلاً من ذلك. ويعود السبب في ذلك إلى نجاح والده الفوري في الحصول على وظيفة لإدارة مصنع للتوربينات. وهناك، أتقن اللغة الألمانية واللاتينية بسرعة، مما أتاح له محاولة اجتياز امتحان القبول للمدرسة الثانوية في غضون سبعة أشهر. ورغم أنه رسب في مادتي اللاتينية والهندسة فقط، إلا أن ذلك أدى إلى رفض طلبه؛ غير أنه تجاوز تلك العقبة بعد بضعة أشهر حين قُبل في المدرسة بسهولة. ومع ذلك، لم يكن أداؤه الدراسي في المدرسة الثانوية (الجيمنازيوم)

جيداً في البداية، إلى أن التقى بزوجته المستقبلية "إريكا"؛ إذ استعاد حينها حماسه للدراسة، وتجاوز تعثره الأولي، وتخرج مع زملائه في الدفعة نفسها.

بعد ذلك، التحق بكلية الاقتصاد الوطني (Nationalökonomie) في جامعة فيينا عام 1924. ولم تُدوَّن تفاصيل مسيرته المهنية المبكرة في سيرته الذاتية، على النحو الذي سُجِّلت به وقائع العشرين عاماً الأولى من حياته؛ إذ يوجز دافيدوف الأمر قائلاً: "لم يتحدث كثيراً عن الفترة الممتدة بين عامي 1924 و1938، لأنها كانت بالنسبة له مرحلةً تزايدت فيها مشاعر الإحباط وخيبة الأمل، وانتهت بوقوع كارثة".

كانت التجربة الجامعية أولى تلك الخيبات؛ فمهما بلغت قوة الاقتصاد إبان عهد بوَم—بافيرك Bohm—Bawerk ومينجر Menger وغيرهما من رواد المدرسة النمساوية، فإن ذلك الزخم لم يكن موجوداً في عشرينيات القرن العشرين. تخرج غيرشنكرون عام 1928، وكانت أطروحته تتمحور حول مستقبل النمسا المشرق كديمقراطية ماركسية. تزوج وأنجب طفلاً، ثم شغل وظيفة ممثل لشركة دراجات نارية بلجيكية في فيينا؛ ورغم نجاحه في هذا العمل، إلا أنه لم يكن كافياً لإشباع طموحاته. وبعد ثلاث سنوات، انخرط في العمل السياسي وانضم إلى الحزب الديمقراطي الاجتماعي، غير أن هذه المسيرة انتهت عام 1934 إثر الحرب الأهلية الفعلية التي أدت إلى القضاء على الحزب، ومثلت بداية الانحدار نحو "الأنشلوس" Anschluss (ضم النمسا إلى ألمانيا).

غادر والدا غيرشنكرون إلى إنجلترا في ذلك الوقت، وبعد أربع سنوات لحق بهما هو وأسرته في ظروف لم تكن سهلة على الإطلاق. غير أن الحدث الجديد والمهم —والذي شكّل نقطة حاسمة في مسيرته المهنية تمثّل في تلقيه دعوة من تشارلز غوليك Charles Gulick ، الأستاذ في جامعة بيركلي الذي كان غيرشنكرون قد ساعده سابقاً في أبحاثه بالنمسا، للقدوم إلى الولايات

المتحدة. وقد مثّل قبوله لهذه الدعوة البداية الحقيقية لمسيرته الأكاديمية التي ازدهرت وتألقت طوال ما تبقى من حياته.

غير أن البداية كانت تنطوي على شيء من الغموض والالتباس. لقد كان كتاب غوليك المنجز — **النمسا: من هابسبورغ إلى هتلر** (*Austria from Habsburg to Hitler*)، وهو عمل يقع في مجلدين وصدر عام 1948 عن مطبعة جامعة كاليفورنيا في بيركلي — عملاً رائعاً ومتميزاً؛ وثمة أسباب وجيهة تعزو هذا الإنجاز إلى جهود غيرشنكرون التي تواصلت على مدى اثني عشر شهراً من البحث والكتابة. وعلى أية حال، فقد وفرت له بيركلي مكاناً للعودة إليه، وهو ما فعله بالفعل في سبتمبر 1939. لم يمكث هناك سوى خمس سنوات قبل أن ينتقل للعمل في مجلس الاحتياطي الفيدرالي. وخلال تلك الفترة، وإلى جانب مواصلة عمله مع غوليك، قدّم المساعدة أيضاً لكل من هوارد إليس وجاك كوندليف Ellis and Jack Condliffe. كما أنجز — عبر ليالٍ طويلة من العمل الفردي — ما صار يُعد أطول مؤلفاته وأضخمها حجماً، وهو كتاب **الخبز والديمقراطية في ألمانيا** (*Bread and Democracy in Germany*) الصادر عام 1943 عن مطبعة جامعة كاليفورنيا في بيركلي. انتقد هذا الكتاب طبقة "اليونكرز" Junkers (كبار ملاك الأراضي الألمان) بسبب استغلالهم لبقية فئات الشعب الألماني، وأثمر عن ترقيته إلى رتبة "مُدرّس (Instructor)" مع إتاحة الفرصة له لتدريس بعض المقررات الدراسية. ومع ذلك، لم يحظَ الكتاب بتقدير استثنائي كبير في بيركلي — شأنه في ذلك شأن الجهود التي بذلها ألبرت هيرشمان Albert Hirschman في المكان ذاته وفي الفترة نفسها — مما دفعه للانتقال إلى واشنطن في أواخر عام 1944.

في الاحتياطي الفيدرالي، رسّخ مكانته كخبير في الاقتصاد السوفيتي؛ فقد كانت تلك فترةً اكتسبت فيها العلاقات مع الاتحاد السوفيتي أهميةً محوريةً بالنسبة للولايات المتحدة، في حين كان هناك قلةٌ من الأشخاص الذين يمتلكون ما تمتع به هو من معرفة واهتمام وقدرة هائلة على الانكباب التام على

استيعاب كافة المعلومات المتاحة. وقد حقق نجاحاً لافتاً وتدرج في المناصب حتى ترأس "القسم الدولي"، إلى أن حانت اللحظة الحاسمة عام 1948؛ إذ عرضت عليه جامعة هارفارد منصباً أكاديمياً دائماً (بدرجة أستاذ مثبت) tenured professor ليخلف "أبوت بايسون أشر" Abbot Payson Usher. فقبل العرض، وبذلك انطلقت مسيرته الجامعية فعلياً.

تضمنت تلك المسيرة المهنية أربعة جوانب ذات أهمية؛ وقد بدأت القصة —كما هو متوقع— مع الاتحاد السوفيتي. ففي جامعة هارفارد، رسّخ غيرشنكرون مكانته في "مركز الأبحاث الروسية" الذي أُنشئ حديثاً. وفي دراسة بارزة أجراها عام 1951 بعنوان "مؤشر مقوّم بالدولار لإنتاج الآلات السوفيتي (1927—1928 إلى 1937)"، أوضح أن معدلات النمو المرتفعة للغاية في الإنتاج الصناعي السوفيتي كانت ناجمة عن تحيّز في الأرقام القياسية؛ إذ أدى استخدام "مؤشر لاسبير (Laspeyres index) " —المحسوب بناءً على أوزان عامي 1926—1927— إلى المبالغة بشكل كبير في تقدير التوسع الحقيقي. لم يكن النمو السوفيتي المتسارع مبنياً على إحصاءات زائفة، بل على منهجية غير ملائمة. وتُخلّد عبارة "تأثير غيرشنكرون (Gerschenkron effect) "—التي تشير إلى الفرق بين مؤشرات الحجم المحسوبة وفقاً لطريقتي "باش (Paasche) "و"لاسبير " —(Laspeyres) إسهامه في هذا المجال. ورغم أهمية ذلك العمل في حينه —إذ كشف حقيقة معدلات النمو السوفيتي التي بدت فائقة الضخامة— إلا أنه لم يكن الأساس الذي قامت عليه شهرته اللاحقة.

التاريخ الاقتصادي عند غيرشنكرون: فهم التخلف الاقتصادي

تستند سمعته الحالية، بدلاً من ذلك، إلى تفانيه في دراسة التاريخ الاقتصادي الأوروبي؛ فقد برز بوصفه عميداً لهذا المجال في الولايات المتحدة، وترك بصمةً مؤثرة في جيلٍ من الاقتصاديين في جامعة هارفارد من خلال المقرر الدراسي الإلزامي الذي كان يُدرّسه لطلاب الدراسات العليا حول التاريخ

الاقتصادي. لقد أصبحت غزارة علمه وسعة معارفه مضرباً للمثل في عصره، حيث أرسى غيرشنكرون معياراً أكاديمياً راسخاً —وإن كان من الصعب بلوغ شأوه— لكلٍ من زملائه وطلابه على حد سواء.

شكّل مفهوم التخلف الركيزة الأساسية لنموذجه المتعلق بالتنمية الاقتصادية للدول المتأخرة في مسار التطور الاقتصادي. وقد تبلورت فرضيته لأول مرة في مقال نُشر عام 1951 بعنوان "التخلف الاقتصادي من منظور تاريخي" (*Economic Backwardness in Historical Perspective*) ومن تلك المساهمة الموجزة —التي قُدِّمت في مؤتمر عُقد في شيكاغو ونُشرت لاحقاً في دورية "التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي Economic) " Development and Cultural Change)— انبثقت الأفكار الجوهرية التي طبعت مسيرته الأكاديمية اللاحقة. وقد حمل كتابه، الذي أصدرته دار نشر جامعة هارفارد عام 1962، عنوان ذلك المقال؛ إذ يُعد المقال الفصل الافتتاحي للكتاب، كما يُعتبر سبباً رئيسياً لاختياره مؤخراً ضمن قائمة الأعمال الأكثر تأثيراً في مجال التاريخ الاقتصادي على الإطلاق.

تتمحور الفكرة الأساسية حول الدور الإيجابي للتخلف الاقتصادي النسبي في تحفيز عمليات إحلالٍ substitution ممنهجةٍ للعناصر التي تُعدّ عادةً متطلباتٍ مسبقةً للنمو الصناعي. فقد كان بوسع تدخل الدولة —وهو ما حدث بالفعل— أن يعوّض النقص في الموارد اللازمة، كرأس المال والعمالة الماهرة وروح المبادرة والقدرات التكنولوجية، وهي تحديات واجهت الدول الساعية للحاق بركب التحديث. فبينما تمكنت إنجلترا —مهد الثورة الصناعية— من المضي قدماً بتوجيهٍ من آليات السوق الحر وفقاً لمبادئ آدم سميث، احتاجت فرنسا —التي بدأت مسارها في وقت لاحق— إلى تدخلٍ أكبر لتعويض أوجه القصور لديها. أما في ألمانيا، فقد تمثّل الابتكار الجوهري في تأسيس بنوك كبرى لتوفير رأس المال اللازم للتصنيع، في حين استدعى التخلف الأكبر في روسيا دوراً تعويضياً للدولة يتسم بمزيد من الضخامة والمباشرة.

مراجعة كتاب

يتسم تحليل غيرشنكرون بكونه مناهضاً بوضوح للفكر الماركسي؛ إذ رفض اعتبار الثورة الصناعية الإنجليزية نموذجاً معيارياً للتطور الصناعي، وجرّد مفهوم التراكم الأولي لرأس المال من دوره المحوري في تحديد مسار التوسع اللاحق. كما أنه يمثل أيضاً موقفاً مناهضاً لنظرية روستو؛ فلم تكن هناك مراحل متكافئة للنمو الاقتصادي لدى جميع الدول المشاركة في هذه العملية، بل تعايشت عناصر الحداثة والتخلف جنباً إلى جنب وبشكلٍ ممنهج. وكان من الممكن تجاوز الظروف الأولية غير المواتية —مثل صعوبة الحصول على رأس المال— من خلال ترتيبات مؤسسية جديدة؛ وقد تجلى النجاح في تحقيق معدلات نمو أسرع نسبياً لدى الدول التي بدأت مسار التنمية في وقت متأخر، وهو ما انعكس في طفرة حاسمة في التوسع الصناعي.

شكّل هذا النموذج أساساً لأبحاث غيرشنكرون المتميزة حول تجارب التنمية المحددة في كل من روسيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا والنمسا وبلغاريا. وقد عززت هذه الحالات المحددة، بدورها، تأييده لتبني إطار أوروبي شامل وقائم على المقارنة؛ إذ كتب عام 1962 موضحاً: "بهذه الطريقة، يُنظر إلى التاريخ الصناعي لأوروبا باعتباره نمطاً موحداً، ولكنه متدرج في آنٍ واحد". شكّل هذا النموذج أساساً لأبحاث غيرشنكرون المتميزة حول تجارب التنمية المحددة في كل من روسيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا والنمسا وبلغاريا. وقد عززت هذه الحالات المحددة، بدورها، تأييده لتبني إطار أوروبي شامل وقائم على المقارنة؛ إذ كتب عام 1962 موضحاً: "بهذه الطريقة، يُنظر إلى التاريخ الصناعي لأوروبا باعتباره نمطاً موحداً، ولكنه متدرج في آنٍ واحد".

مع مرور الوقت، وبينما كان يقرأ بنهم ويُجري تعديلاتٍ طفيفةً على الأساس النظري، أخذت بنيةُ منهجه تزدادُ تحديداً؛ وأُوجزها هنا في أربع فرضيات:

(1) يولد التخلف النسبي توتراً بين الوعد بالتنمية الاقتصادية —على النحو الذي تحقق في أماكن أخرى— وبين استمرار الركود. ويتخذ هذا التوتر طابعاً سياسياً ويحفز الابتكار المؤسسي، الذي تصبح مخرجاته بديلاً ملائماً للشروط المسبقة للنمو غير المتوفرة.

(2) كلما زادت درجة التخلف، تطلّب اقتصاد السوق قدراً أكبر من التدخل لتوجيه رأس المال والقيادة الريادية نحو الصناعات الناشئة؛ كما أصبحت التدابير اللازمة للحد من الاستهلاك المحلي وإتاحة الادخار الوطني أكثر شمولاً وقسريةً.

(3) كلما كان الاقتصاد أكثر تخلفاً، زاد احتمال اقترانه بمجموعة من الخصائص الإضافية، وهي: التركيز على الإنتاج المحلي للسلع الإنتاجية (الرأسمالية) بدلاً من السلع الاستهلاكية؛ واستخدام أساليب إنتاج كثيفة رأس المال بدلاً من تلك الكثيفة العمالة؛ وظهور وحدات إنتاجية أكبر حجماً، سواء على مستوى الشركة أو على مستوى المنشأة الإنتاجية الفردية؛ والاعتماد على تكنولوجيا متقدمة مستعارة بدلاً من استخدام تقنيات محلية.

(4) كلما زاد تخلف الدولة، قلّ احتمال أن يوفر القطاع الزراعي سوقاً متنامية للصناعة، وزاد اعتماد الصناعة —في توسعها— على تزايد الإنتاجية والمبيعات المتبادلة بين القطاعات الصناعية؛ وغالباً ما أمكن تحقيق هذا النمو غير المتوازن بفضل مشاركة الدولة.

لا تنبع الجاذبية الكبيرة لنموذج غيرشنكرون فحسب من ترتيبه المنطقي والمتسق للتجربة الأوروبية في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين؛ فهذا الجانب هو ما أثار الاهتمام به في البداية، إذ تباينت الطبيعة المشروطة لتوقعاته بوضوح مع البدائل الماركسية ونظريات روستو (Rostow). أما ما منحه اهتماماً أوسع في الآونة الأخيرة، فهو إمكانية تعميمه ليشمل تجارب العديد من الدول التي لحقت بركب التنمية في وقت متأخر جداً ضمن ما يُعرف اليوم بـ "العالم الثالث". وتُهيمن صياغة غيرشنكرون على مقاربة "مراحل النمو" نظراً لتركيزها على التنمية المتباينة استجابةً لظروف أولية متفاوتة. وثمة مفارقة هنا تتمثل في أفول نجم والت روستو Walt Rostow على يد غيرشنكرون — إذ هل لا يزال أحدٌ يدرّس اليوم كتاب **مراحل النمو**

الاقتصادي؟ — في حين كان روستو الخيار الأول لجامعة هارفارد لخلافة أشر (Usher) في عام 1948.

لقد أتاحت أطروحات غيرشنكرون —بين يديه هو شخصياً— فرصةً مذهلةً للمزج بين الأيديولوجيا والمؤسسات والتجربة التاريخية للتصنيع، ولا سيما في حالة بلده الأم روسيا. أما بالنسبة لغيره، فقد أثبت منهجه غالباً أنه يمثل نقطة انطلاق مفيدة للنقاش التاريخي حول مناطق أخرى من العالم؛ وهو ما فعله هنري روزوفسكي Henry Rosovsky فيما يخص اليابان، وغيره في سياقات أخرى. وفي كل الأحوال، فإن تطبيق "مقاربة التخلف" هذه يتطلب اهتماماً دقيقاً بالتفاصيل، فضلاً عن التركيز على الجوانب الكمية.

الردود على أطروحة غيرشنكرون

بطبيعة الحال، لا يخلو هذا النموذج من أوجه القصور والانتقادات؛ فتاريخ أوروبا وحدها لا يتحمل بسهولة —في كل تفاصيله— ثقل مثل هذا التصور الشامل. وفي أجزاء أخرى من العالم، وعبر فترات زمنية لاحقة، تبرز الحاجة المتكررة لإجراء تعديلات جوهرية، وهي تعديلات قد يغفل عنها أحياناً المدافعون الحاليون عن هذا النموذج. ومما يثير الاستغراب —بالنظر إلى دراسة غيرشنكرون الرائدة في الاقتصاد السياسي والمعنونة **الخبز والديمقراطية في ألمانيا**— أن هناك قدراً ضئيلاً للغاية من الاهتمام بالطبقات والمصالح المحلية التي تسعى للسيطرة على الدولة التدخلية. إذ يمكن لمفهوم "التخلف" أن يتحول بسهولة بالغة إلى تفسير بديل —ذِي جذور تكنولوجية— يصرف الانتباه عن الدولة والسياسات المحيطة بها، بدلاً من التركيز على الفرص المتاحة لها والقيود المفروضة عليها. وفضلاً عن ذلك، تبرز في نهاية المطاف حالات الإخفاق التنموي العديدة —وليس قصص النجاح فحسب— لتفرض نفسها بقوة وتستحوذ على الاهتمام؛ فمع أن غيرشنكرون قد تناول النمسا صراحةً باعتبارها نموذجاً للإخفاق، إلا أن ذلك لم يشكل جزءاً محورياً في بنائه النظري. وعلاوة على ذلك، فإن قضايا راهنة ومهمة

—مثل العولمة والدور المحوري للتجارة الدولية والتعليم— لم تكن تحظى بالأهمية ذاتها خلال معظم فترات القرن التاسع عشر في أوروبا.

ومع ذلك، يظل مفهوم "التخلف النسبي" — وما قدمه غيرشنكرون من تحليلات ثرية وعميقة تتسم دائماً بالبصيرة الثاقبة عبر سياقات وطنية متعددة — يمثل مقاربةً بارعة ومبتكرة للتاريخ الاقتصادي، ربما لم يضاهِها مثيلٌ في القرن العشرين. وفضلاً عن ذلك، وفي الآونة الأخيرة التي شهدت صعود الاقتصاد السياسي كمجال معرفي، أصبحت أعماله تُدرج على نطاق واسع ضمن القراءات المقررة؛ ولعل خير دليلٍ سريع على تأثيره المستمر هو ذلك العدد الهائل من الإشارات —الذي يناهز الألفي إشارة— التي تظهر في نتائج بحث غوغل عند إدخال اسمه.

تأثير غيرشينكرون الدائم

تمثلت مساهمته الكبرى الثالثة في طلابه؛ إذ خصص دافيدوف فصلاً كاملاً —بل وأكثر من ذلك— في كتابه *The Fly Swatter* للحديث عن دوره في هذا الصدد. ففي البداية، وتحديداً في خمسينيات القرن العشرين، ظهر الطلاب الذين انصبّ عملهم على دراسة الاتحاد السوفيتي. ولاحقاً، ومع تركيز اهتماماته على التاريخ الاقتصادي، تولى الإشراف على "ورشة عمل التاريخ الاقتصادي" في جامعة هارفارد —التي حظيت بدعم مؤسسة فورد— وذلك خلال أواخر الخمسينيات وستينيات القرن العشرين. وقد ساهمت تلك الحلقة الدراسية، وما صاحبها من توفر لفرص الحصول على منح زمالة، في استقطاب العديد من طلاب هارفارد —بل وحتى طلاب من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) المجاور— للعمل في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، كانت هناك دائماً مجموعة متميزة من الزوار الذين دُعوا للتحدث في الحلقة الدراسية، وإن لم يشاركوا بصفة دائمة في أنشطتها المنتظمة.

مراجعة كتاب

كانت أساليبه في الاستقطاب خفيةً ولكنها فعالة؛ إذ تضمن مقرر "الاقتصاد 233" ـــ وهو مقرر في التاريخ الاقتصادي إلزامي لجميع طلاب الدراسات العليا ـــ تكليفاً بكتابة ورقة بحثية إلى جانب أداء امتحان نهائي. وقد أتاح له ذلك فرصةً لتقييم كل طالب في مرحلة مبكرة من خلال زيارةٍ وجيزة لمكتبه. لقد كان دخول ذلك المكتب حدثاً مميزاً؛ فبما كان يزخر به من كتب ودوريات ووثائق وخرائط وغيرها، كان المكتب يجسد مفهوم "العلم والمعرفة" في أسمى صورهما. وقلّما استطاع من وقع عليهم اختياره مقاومة الانجذاب لهذا المجال، بغض النظر عن ميولهم الأولية التي لم تكن موجهةً أصلاً نحو التاريخ الاقتصادي.

لم تكن تلك الدورة سوى مقدمة؛ إذ أصبحت "الندوة المسائية الدورية" هي المحور الأساسي لمن واصلوا السير في هذا المجال بجدية أكبر. ففيها كانت تُناقش أفكار الرسائل العلمية وتُقيَّم الأساليب الكمية، وذلك في مرحلة شهدت تطوراً في تقنيات الحاسوب وتقدماً متسارعاً في مجال الاقتصاد القياسي. وغالباً ما كان غيرشنكرون نفسه يفتقر إلى دراية واسعة بالنظريات الاقتصادية أو الأساليب الإحصائية المطروحة؛ لذا كان يكتفي عادةً بإبداء تعليق تقييمي ختامي، إما يبرر إجراء المزيد من البحث أو يشير ضمناً إلى أن اختيار موضوع آخر قد يكون خياراً أفضل في نهاية المطاف. وكان حكمه هذا يستند إلى النقاشات السابقة وإلى تقديره للقدرات الفكرية للطالب.

تمتع غيرشنكرون بحسن تقدير بالغ أو حظ وافر، أو ربما بمزيج من كليهما؛ إذ إن تلك المجموعة المحدودة من الطلاب الذين عملوا تحت إشرافه على مدار أكثر من عقد من الزمان قد تبوؤوا مناصب قيادية في وقت كان فيه حقل التاريخ الاقتصادي يشهد تحولاً في تركيزه من المنظور التاريخي البحت إلى المنظور الاقتصادي، وهو التحول الذي اقترن بظهور مصطلح "الكليومتريكس" Cliometrics (القياس الكمي التاريخي). وقد استقطبت الجامعات المرموقة هؤلاء الطلاب، الذين حظوا جميعاً تقريباً بمسارات مهنية مثمرة ولاحقة؛ وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن عدداً كبيراً منهم قد تولى رئاسة "جمعية التاريخ الاقتصادي".

مراجعة كتاب

لم يكن إشرافه المباشر على الرسائل العلمية هو العامل الحاسم؛ إذ لم يطرح موضوعات للبحث، ولم يقترح مصادر، ولم يقدم توجيهاً منتظماً أو جدولاً زمنياً للإنجاز. وقد اختار معظم الطلاب موضوعات بعيدة كل البعد عن قارة أوروبا. غير أن ما اكتسبه هؤلاء الطلاب تمثّل في القرب من عقلية فذة، وفي توطّد الروابط بينهم أثناء إنجاز أبحاثهم. كما وجدوا فيه شخصيةً بمثابة الأب، سعوا جاهدين لمحاكاتها في مسيرتهم البحثية والتدريسية اللاحقة. أما من اجتازوا تلك العلاقة المعقدة، فقد خرجوا منها —في الغالب الأعم— بمشاعر عميقة من المودة وذكريات طيبة، حتى وإن لم تكن مسيرة العمل تسير وفق نهج خطي أو متصل.

بحلول منتصف الستينيات، أعدّ عشرة من تلامذته —المتخصصين في الاقتصاد السوفيتي والتاريخ الاقتصادي— كتاباً تكريمياً له. وقد تولى هنري روزوفسكي تنظيم وتحرير هذا الكتاب، الذي حمل عنوان **التصنيع في نظامين** (*Industrialization in Two Systems*) وصدر عام 1966 عن دار "وايلي" (Wiley) في نيويورك. ولا تزال العديد من المقالات الواردة فيه جديرة بالقراءة، غير أن عبارة الإهداء —المقتبسة من بيركي أفوت Pirke Avot— هي التي تعبّر ربما بأفضل صورة عن مشاعرهم العميقة؛ إذ تقول: "النهار قصير، والعمل عظيم، والعمال متكاسلون، والأجر وفير، ورب العمل يستحثّهم".

تتعلق الملاحظة الرابعة والأخيرة ذات الصلة بقدراته الفكرية العامة؛ فقد كان عالماً (وإنساناً) استثنائياً، كما تفصّل سيرته الذاتية بوضوح. كان قارئاً نهماً، يقرأ الكتب الجيدة والرديئة على حد سواء. وفي كتاباته الخاصة، كانت مراجعة ومصادره متنوعة، وكان يتعمد إثارة الإعجاب من خلالها: "كانت النصوص تتضمن دائماً —تقريباً— شيئاً من اللغة اللاتينية، ما لم يكن فيها شيء من اليونانية أو الألمانية أو الروسية أو الفرنسية أو الإيطالية...". ولم تقتصر كتاباته على التاريخ الاقتصادي؛ فقد كتب مراجعات للكتب ومقالات أخرى، بما في ذلك عمل مشترك —مع زوجته— تناول مدى دقة الترجمات

المتنوعة للرباعية الشعرية التي وجهها "هاملت" إلى "أوفيليا" في ست عشرة لغة مختلفة. كما كانت له مشاركات ومساهمات منتظمة أثناء استراحات الغداء في "نادي أعضاء هيئة التدريس" Faculty Club و"إليوت هاوس" Eliot House، وتفاعلات حيوية مع غيره من علماء جامعة هارفارد. لقد كانت مواهبه لافتة ومحل تقدير؛ فأي اقتصادي آخر كان ليُعرض عليه شغل كراسي أكاديمية في الأدب الإيطالي والدراسات السلافية؟

لم يكن مفاجئاً أنه عند بلوغه سن التقاعد الإلزامي (65 عاماً) في عام 1969، عُرض عليه تمديد خدمته لخمس سنوات أخرى؛ غير أن تلك السنوات لم تشكل خاتمة سعيدة لمسيرته الطويلة في جامعة هارفارد. فقد فرضت حرب فيتنام — وما صاحبها من ردود فعل طلابية — ثمناً باهظاً عليه، تماماً كما حدث مع كثيرين غيره ممن فروا من أوروبا في ثلاثينيات القرن العشرين؛ إذ تسببت تلك الأحداث في انقطاع صداقات وطيدة، كصداقته مع جون كينيث غالبريث John Kenneth Galbraith.[2] كما شكل إلغاء شرط دراسة التاريخ الاقتصادي في عام 1973 خيبة أمل كبيرة أخرى. ولعل أعظم خيبات الأمل تلك تمثلت في عجزه عن نشر ذلك العمل العظيم — ذلك الكتاب الضخم — الذي كان من شأنه تلخيص رؤاه الفذة حول مسار التحول الصناعي في أوروبا، والتأثير في علماء السياسة والاقتصاديين لأجيال قادمة. ورغم هذا الإخفاق، فقد ازدهر تأثير غيرشنكرون لاحقاً؛ إذ حظيت مجموعة المقالات قيد المراجعة — التي تستهل أطروحتها بمفهوم "التخلف" وتختتم بملاحق حول التنمية الصناعية في إيطاليا وبلغاريا (مع تضمين تأملات حول الأدبيات السوفيتية في ثناياها) — بمكانة مرموقة وتقديرٍ رفيع.

[2] نشأ خلاف حاد بين جون كينيث غالبرث وألكسندر غيرشينكرون خلال حرب فيتنام، عكس انقسامًا أوسع داخل الأوساط الأكاديمية الأميركية حول مسؤولية المثقف وعلاقته بسياسات الدولة. فقد اتخذ غالبرث موقفًا مناهضًا للحرب، وانتقد مشاركة بعض الأكاديميين في أبحاث سرية مرتبطة بالمجهود الحربي، بينما دافع غيرشينكرون عن استقلال البحث العلمي ورفض ما رآه تدخّلًا في الحرية الأكاديمية. ولم يقتصر الخلاف على الموقف من الحرب، بل امتد إلى تصورات متباينة بشأن حدود الالتزام السياسي والأخلاقي للأستاذ الجامعي، وأسهم في توتر صداقتهما الطويلة. (المترجم)

مراجعة كتاب

التطورات الراهنة وأفكار غيرشنكرون

أدى الاهتمام المتزايد حالياً بالاقتصاد السياسي إلى موجة ثانية من الاهتمام المتنامي برؤى غيرشنكرون؛ ففي ظل استمرار العالم المعاصر في مواجهة مشكلة التنمية المتعثرة — ولا سيما خلال العشرين عاماً الماضية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا — تكتسب تلك السمة المميزة لـ "التخلف" في القرن التاسع عشر جاذبيةً أكبر وتبعث على مزيد من الأمل، وهو ما ينطبق أيضاً على نماذج النجاح في آسيا.

لقد ألهمت الوتيرة المتسارعة للتنمية في شرق آسيا —على سبيل المثال— مجموعةً كبيرةً من الأعمال البحثية الهامة على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية؛ حيث سعت هذه الأعمال إلى فهم الكيفية التي تمكنت بها منطقةٌ —كان يُنظر إليها على أنها محكومةٌ بركودٍ دائمٍ تفرضه عوامل الدين واللغة والتقاليد— من تحقيق قفزةٍ تنمويةٍ هائلةٍ بدءاً من سبعينيات القرن الماضي وما تلاها. وحتى فترة التباطؤ الأخيرة —التي استلزمت تقديم مساعداتٍ ضخمةٍ من صندوق النقد الدولي وإجراء عملياتٍ واسعة النطاق لإعادة الهيكلة المحلية— لم تسفر إلا عن تراجعٍ مؤقتٍ ومحدود.

على الرغم من كل النقاشات التي دارت في السنوات القليلة الماضية حول التغييرات الجوهرية التي يُفترض أنها ضرورية في نظام التدفقات المالية الدولية، إلا أن ما تحقق على أرض الواقع كان ضئيلاً للغاية؛ فقد واصلت السوق توزيع ما يقرب من تريليون دولار —سواء في صورة تدفقات رأسمالية أو استثمارات أجنبية— في جميع أنحاء العالم. وقد هيمنت معايير السوق على المشهد، وهو ما يتضح حتى بمجرد إلقاء نظرة عابرة على أسعار الفائدة الحقيقية في البلدان النامية. ولم يُحدث ذلك تغييراً يُذكر في نمط التنمية، إذ تمكنت دول آسيا من استعادة صدارتها في معدلات النمو العالمي.

مراجعة كتاب

في ظل الانتشار السريع لمرض الإيدز في أنحاء أفريقيا، وعودة ظهور الملاريا وأمراض أخرى، وتهديدات التدهور البيئي، والتحول الديموغرافي الذي سيبدأ في فرض ضغوط ناجمة عن شيخوخة السكان؛ لا يوجد نقص في المشكلات الجديدة والملحة. وفي المقابل، ثمة واقع يتمثل في تراجع المساعدات الدولية القادمة من دول الشمال المتقدمة.

يمثل عدم تحول التنمية الاقتصادية إلى عملية عالمية شاملة ـــكما بدا أنها ستكون عليه في ستينيات القرن الماضيـــ وغياب التقارب الملموس في مستويات دخل الفرد، تحدياً فكرياً وعملياً كبيراً في الوقت الراهن. فهل ينبغي لنا مقاومة ضغوط العولمة المتزايدة والعودة إلى سياسات الحماية الصناعية وإحلال الواردات التي سادت في الماضي؟ وهل يتعين علينا تعزيز دور التوجيه والقرار المركزي على حساب اللامركزية وآليات اتخاذ القرار في القطاع الخاص؟ وهل ينبغي التصدي لتفاوت الدخل والفقر من خلال فرض أعباء أكبر على الأثرياء المحليين والمستثمرين الأجانب؟ وهل ينبغي الشروع في إصلاحات جذرية لملكية الأراضي؟ وهل ينبغي إعادة تأميم القطاعات التي خضعت لعمليات خصخصة واسعة النطاق خلال العقد الماضي أو نحو ذلك؟

لم يطرح غيرشنكرون هذه المسائل الجديدة صراحةً، لكنها تكمن ضمناً في مساعيه لتبيان مزايا "التأخر" الاقتصادي؛ فما يُعد ميزة في سياق تاريخي معين قد يتحول بسهولة إلى عيب في سياق آخر. ومع ذلك، فإن السعي ذاته لبناء نموذج صريح وقابل للاختبار هو ما يميزه عن معاصريه؛ وبذلك، فقد ضمن "شورا" Shura ـــ وهو الاسم الذي كان يُعرف به بين المقربين منه ـــ لنفسه مكاناً مرموقاً في سجل عظماء التاريخ الاقتصادي.■

* ألبرت فيشلو، Albert Fishlow، يشغل منصب أستاذ الشؤون الدولية ومدير معهد دراسات أمريكا اللاتينية في جامعة كولومبيا. وقد سبق له أن شغل عدة مناصب، منها: نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الأمريكتين، وعميد الدراسات الدولية والإقليمية في جامعة كاليفورنيا (بيركلي)، وزميل أول (بمسمى "بول أ. فولكر") في الاقتصاد الدولي لدى مجلس العلاقات الخارجية، ومحرر مشارك لمجلة

مراجعة كتاب

"اقتصاديات التنمية" (Journal of Development Economics)، إلى جانب مناصب أخرى عديدة.

** مصباح كمال، كاتب في قضايا التأمين

يمكن قراءة النص الإنجليزي للمراجعة بالنقر على الرابط التالي:
https://eh.net/book_reviews/economic—backwardness—in—historical—perspective—a—book—of—essays/

Copyright (c) 2021 by EH.Net

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر.
http://iraqieconomists.net/ar/